Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

العدالة الانتقالية في ليبيا وتطبيقها في السياسات الجنائية

أعداد: –

الدكتور عبد المنعم رحومة سالم البصير

المعهد العالي للعلوم والتقنية المشاشية – العوينية

الإيميل: abdelbasir888@gmail.com

هاتف: 218913408949+

الدكتور طارق علي سالم ابوسورية

كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية طرابلس

الإيميل: tarakabusouria@gmail.com

هاتف: 218913532325+

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص:

تُعدّ **العدالة الانتقالية** مجموعة من التدابير القضائية التي تطبّقها الدول لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها دولة ليبيا. و**تشمل هذه التدابير الملاحقات القضائية، وإصلاح المؤسسات، وتعويض الضحايا، وجبر الضرر**. فالعدالة الانتقالية ليست نوعًا خاصًا من العدالة، بل هي مقاربة تهدف إلى تحقيق العدالة خلال فترات الانتقال من النزاع أو القمع إلى بناء الدولة، من خلال إرساء مبدأ المحاسبة العادلة وضمان حقوق المتضررين. وتكمن أهمية العدالة الانتقالية في تمكين الضحايا من معرفة الحقيقة ومقاضاة مرتكبي الجرائم، وضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلًا عبر إصلاح المؤسسات التي تورطت فيها أو فشلت في منعها. إذ إن استمرار هذه الانتهاكات دون معالجة يؤدي إلى انقسامات اجتماعية حادة، كما هو الحال في ليبيا بين الشرق والغرب والجنوب، ويؤثر سلبًا على الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، ويعرقل الأمن والتنمية. وتسعى **العدالة الانتقالية إلى تحقيق المصالحة الوطنية بعد النزاعات والحروب الأهلية التي تؤدي عادة إلى فقدان الثقة في حكم القانون وتنامي رغبات الانتقام والعنف المتبادل**. ومن هنا تأتي ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش والأمن، والمؤسسات التي ارتكبت أو تغاضت عن انتهاكات حقوق الإنسان، ورغم تعدد الحكومات الليبية وتنوع توجهاتها السياسية، فإن جميعها افتقرت إلى الإرادة السياسية الحقيقية لتبني مشروع وطني متكامل للعدالة الانتقالية. فقد اتسمت السياسات التشريعية بالعشوائية والارتباك، وغاب عنها الحوار المجتمعي والمشاركة الشعبية، ما أدى إلى ضعف تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع. كما تعاني المؤسسات السياسية والقانونية من ضعفٍ واستقطابٍ سياسيٍّ واضح ونقصٍ في الموارد، مما زاد من تآكل ثقة المواطنين بالدولة.

يرى الباحث أنّ تقوية المجتمع المدني الليبي يُعدّ خطوة أساسية لتشكيل قوة ضغط إيجابية على السلطة التشريعية، ولممارسة الدور الرقابي، والدفاع عن مطالب الشعب، والمساهمة في اقتراح مشروعات قوانين تخدم المصلحة العامة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والكمي، من خلال تحليل الواقع الليبي الحالي، ومراجعة المعلومات المتاحة في الدراسات والتقارير والمنشورات الإلكترونية، وتتناول الدراسة محورين رئيسيين:

المحور الأول: التعريف بمفهوم العدالة الانتقالية وأسباب تناول الباحث لهذا الموضوع.

المحور الثاني: دراسة الآثار الناتجة عن غياب تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا على المستويات الصحية والنفسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية – السياسة – الجرائم الجنائية – ليبيا

المقدمة

يُعدّ **مفهوم العدالة الانتقالية** من المفاهيم الحديثة نسبيًا في قاموس المصطلحات القانونية والسياسية، إذ بدأ تبلوره بعد الحرب العالمية الثانية، وبرز تطبيقه العملي في سبعينيات القرن الماضي، عندما شهد العالم عددًا من التجارب الرائدة في هذا المجال. تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية التي تمر بها المجتمعات الخارجة من نزاعات داخلية مسلحة أو حروب أهلية، كما حدث في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، أو تلك التي تنتقل من أنظمة استبدادية إلى أنظمة ديمقراطية عقب الانتفاضات والثورات الشعبية.

تهدف العدالة الانتقالية إلى **معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان**، وجبر الضرر للضحايا، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإرساء دعائم السلم والأمن. فهي ليست مفهومًا ثابتًا، بل تتغير أدواتها وآلياتها تبعًا لظروف كل مجتمع يمر بمرحلة تحول بعد فترة من القمع أو النزاع.

ويُعرّف الباحث مارك فريمان (Mark Freeman) العدالة الانتقالية بأنها "الطريقة التي تعالج بها المجتمعات، في مرحلة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل تحقيق العدالة والمساءلة". وتشمل هذه الانتهاكات جرائم التعذيب، والإعدام دون محاكمة، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، إضافة إلى الجرائم الدولية الكبرى مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة.

ورغم ما شهدته بعض الدول العربية، وخاصة ليبيا، من تحولات سياسية كبرى بعد ما يُعرف بـ"الربيع العربي"، فإن مفهوم العدالة الانتقالية لم يترسخ بعد في الفكر السياسي العربي الحديث، وبقي غامضًا وملتبسًا في أذهان كثيرين، خصوصًا فيما يتعلق بارتباطه بالقضاء وآلياته القانونية.

وقد بدأ تداول هذا المفهوم في الوطن العربي مع الإطاحة بأنظمة اتسمت بالاستبداد والفساد، غير أن تطبيقه ظل محدودًا وغير مكتمل، إذ تُعنى العدالة الانتقالية أساسًا **بـ توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكشف الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتطهير مؤسسات الدولة من الفساد، وإصلاحها لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات.** كما تهدف إلى تحقيق المصالحة المجتمعية بين مختلف فئات الشعب بعيدًا عن منطق الانتقام والثأر.

وفي الحالة الليبية، بدأت الأحداث بتظاهرات سلمية ضد نظام القذافي، سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح انتهى بإسقاط النظام. غير أن روح الانتقام والرغبة في الإقصاء سيطرت على المشهد السياسي والاجتماعي، إذ سعى الثوار إلى إبعاد كل من عمل مع النظام السابق، في حين اضطرت الحكومة الانتقالية للاستعانة ببعضهم لتسيير شؤون الدولة، مما عمّق الانقسام وخلق حاجة ماسة إلى تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

وتتطلب هذه المرحلة تحرير المجتمع من رواسب الماضي ونزعات الثأر، وتطبيق القانون بعدالة على كل من ارتكب جرائم جنائية أو مالية، من خلال محاكمات نزيهة تضمن استرداد الأموال المنهوبة ومعاقبة الجناة وفقًا للأدلة والقوانين.

وقد حاول المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا عام 2012 تجسيد هذا التوجه من خلال القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وإنشاء **الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية.** إلا أن هذا القانون لم يُطبق بالشكل المطلوب، بل زاد الانقسام بين الشرق والغرب، وتعمّقت النزعة القبلية، وغاب مبدأ سيادة القانون، وأصبح المجتمع الليبي يعيش حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية تُغلب فيها **قوة النفوذ على قوة القانون.**

وعليه، فإن العدالة الانتقالية تُعدّ السبيل الأمثل لتحقيق **العدالة والمساءلة والمصالحة الوطنية في ليبيا،** من خلال آلياتها المختلفة، سواء القضائية كالمحاكمات والتعويض، أو غير القضائية كتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري والمؤسسي، بما يضمن بناء دولة القانون والمؤسسات ويعيد الثقة بين المواطن والدولة.

العدالة الانتقالية

1. المقصود بالعدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية هي مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تعتمدها الدول بعد فترات النزاع أو الحكم الاستبدادي، بغرض مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتشمل هذه التدابير المحاكمات الجنائية، ولجان تقصّي الحقائق، وبرامج جبر الضرر والتعويض،

إضافة إلى إصلاح مؤسسات الدولة لمنع تكرار الانتهاكات. فهي عملية شاملة تهدف إلى ترسيخ العدالة، وتعزيز المصالحة، وبناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.

2. نتائج العدالة الانتقالية

تساهم العدالة الانتقالية في إنصاف الضحايا عبر كشف الحقيقة وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، الأمر الذي يخفف من آثار الانتهاكات على المستوى الفردي والجماعي. كما تؤدي إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة، وتمنع الإفلات من العقاب. كذلك فإنها تدعم عملية إصلاح مؤسسات الدولة، وتعيد بناءها على أسس قانونية وأخلاقية أكثر احترامًا لحقوق الإنسان، وهو ما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويحد من احتمالية تكرار الصراعات.

3. أهداف العدالة الانتقالية

ترتكز أهداف العدالة الانتقالية على حماية الكرامة الإنسانية وإعادة ثقة المواطنين بمؤسساتهم. فهي تسعى إلى كشف الحقيقة حول ما حدث من انتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها، وتعويض الضحايا بما يضمن إنصافهم. كما تركز على إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية حتى تصبح أكثر التزامًا بمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبذلك فإن هذه الأهداف تمثل أساسًا لإقامة مجتمع تسوده العدالة وسيادة القانون.

4. مبررات العدالة الانتقالية

تُبرَّر الحاجة إلى العدالة الانتقالية بما تمر به الدول الخارجة من النزاعات أو الأنظمة القمعية من انتهاكات واسعة وغياب للعدالة. فهي أداة لمواجهة الإفلات من العقاب وضمان حقوق الضحايا، إلى جانب كونها وسيلة لمساعدة المجتمع على تجاوز الماضي الأليم والانتقال إلى مستقبل أكثر استقرارًا. كما تسهم في إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وخاصة الأمنية والعسكرية والقضائية، التي غالبًا ما ارتبطت بتلك الانتهاكات، بحيث تصبح أكثر التزامًا بالمعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا، تُعد العدالة الانتقالية خطوة محورية لإعادة بناء الثقة وتعزيز المصالحة الوطنية.

التجربة الليبية في تطبيق العدالة الانتقالية

رغم محاولات السلطات الليبية بعد عام 2011 لتبني مشروع العدالة الانتقالية، إلا أن تلك الجهود لم تحقق نجاحًا ملموسًا، وظلت محدودة التأثير.

1. التشريعات والقوانين

في البداية أصدر المجلس الوطني الانتقالي عدة قوانين هدفت إلى معالجة مرحلة ما بعد النزاع، مثل القانون رقم 17 لسنة 2012 الذي نصّ على إنشاء هيئة وطنية للعدالة الانتقالية، إضافة إلى القانون رقم 35 لسنة 2012 بشأن العفو العام. إلا أن هذه النصوص واجهت صعوبات في التنفيذ العملي، خاصة مع استمرار الانقسامات الداخلية، وغياب رؤية واضحة وشاملة لكيفية التعامل مع الانتهاكات السابقة.

2. لجان تقصي الحقائق

أُنشئت بعض اللجان للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت أثناء الثورة وما بعدها، إلا أنها لم تتمكن من أداء دور فعّال بسبب غياب التنسيق بين السلطات المختلفة، وافتقارها إلى الإمكانيات اللازمة. هذا أدى إلى ضعف مصداقيتها أمام الرأي العام المحلي والدولي.

3. جبر الضرر وتعويض الضحايا

كان من المفترض أن تشمل التشريعات آليات لتعويض الضحايا وإنصافهم، غير أن هذه الإجراءات ظلت شكلية ولم تُطبّق بفاعلية، ما ساهم في استمرار حالة التوتر الاجتماعي.

4. إصلاح المؤسسات

من الأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية إصلاح مؤسسات الدولة، خصوصًا الأمنية والعسكرية والقضائية، غير أن الواقع الليبي شهد عجزًا في هذا الجانب، إذ بقيت الكثير من هذه المؤسسات متأثرة بالانقسامات السياسية والولاءات الجهوية، مما حدّ من قدرتها على ضمان الاستقرار والحد من الانتهاكات.

5. التحديات والعوائق

أبرز العقبات التي واجهت مسار العدالة الانتقالية في ليبيا تمثلت في غياب الاستقرار الأمني والسياسي، وانتشار السلاح، وتعدد المجموعات المسلحة، إلى جانب غياب الإرادة السياسية الجادة لإنجاح هذه التجربة. كما أن القوانين الصادرة، مثل القانون رقم 50 لسنة 2012، لم تُطبق بالشكل المطلوب، وظلت النصوص القانونية دون تفعيل فعلي على أرض الواقع.

إذن، يمكن القول إن التجربة الليبية في العدالة الانتقالية اتسمت بالضعف والتعثر نتيجة غياب الرؤية الواضحة، واستمرار الانقسام السياسي، وعدم القدرة على تفعيل القوانين والمؤسسات المنصوص عليها.

التشريعات والقرارات في التجربة الليبية

بعد سقوط النظام السابق، حاولت السلطات الليبية سنّ مجموعة من القوانين والقرارات لدعم مسار العدالة الانتقالية. ففي عام 2012 صدر القانون رقم 50 الذي نصّ على تعويض السجناء السياسيين الذين تعرضوا لانتهاكات منذ عام 1969، كما أصدر المؤتمر الوطني قرارات أخرى تتعلق بإنصاف الضحايا. ورغم أهمية هذه التشريعات، إلا أن تنفيذها على أرض الواقع واجه صعوبات كبيرة نتيجة غياب الاستقرار الأمني والسياسي.

وفي يوليو 2012 تم انتخاب المؤتمر الوطني العام ليكون السلطة التشريعية الجديدة، وتبنى لاحقًا عدة قوانين منها القانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. إلا أن هذا القانون بقي دون تطبيق فعلي، إذ اصطدم بضعف المؤسسات والانقسامات الداخلية التي أعاقت تفعيله.

كما سعى المؤتمر الوطني من خلال تشريعات أخرى إلى معالجة قضايا مرتبطة بالضحايا، مثل القانون رقم 13 لسنة 2013 الذي نظم أوضاع السجناء السياسيين السابقين، والقانون رقم 59 لسنة 2013 المتعلق بالإدارة المحلية، إضافة إلى القانون رقم 31 لسنة 2013 الذي وضع قواعد للعدالة الانتقالية على المستوى الاجتماعي والسياسي. لكن معظم هذه النصوص ظلت حبرًا على ورق، ولم تؤدِّ إلى نتائج ملموسة.

وفي عام 2014، أصدر المؤتمر الوطني قرارات تتعلق بالمصالحة، غير أن الانقسام السياسي واندلاع النزاع المسلح حال دون تفعيلها. كما أدى انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة إلى تقويض أي جهود نحو تطبيق فعلي لمسار العدالة الانتقالية.

النتيجة: على الرغم من إصدار العديد من القوانين والقرارات، فإن ضعف المؤسسات، والانقسام السياسي، والأوضاع الأمنية غير المستقرة جعلت التجربة الليبية في العدالة الانتقالية محدودة الأثر، دون أن تحقق أهدافها في كشف الحقيقة، إنصاف الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

مستقبل العدالة الانتقالية في ليبيا

إن إنجاح مسار العدالة الانتقالية في ليبيا يتطلب معالجة القضايا الجوهرية المرتبطة بالماضي، مع ضمان أن تكون آلياتها شاملة وواقعية. فلا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية دون الاعتراف بمعاناة الضحايا وتعويضهم، وفي الوقت ذاته العمل على بناء مؤسسات عادلة وشفافة تعكس تطلعات المجتمع. كما أن غياب الإرادة السياسية الموحدة والتباينات بين القوى المختلفة يمثلان عائقًا رئيسيًا أمام المضي قدمًا في هذا المسار، مما يجعل مستقبل العدالة الانتقالية مرهونًا بمدى قدرة الدولة على إيجاد توافق وطني واسع.

الإشكالات المتوقعة في إصلاح المؤسسات

إصلاح المؤسسات يُعد من الركائز الأساسية لنجاح العدالة الانتقالية، غير أنّ هذا المسار محفوف بتحديات عديدة، أبرزها مقاومة بعض الفاعلين السياسيين أو العسكريين لأي تغيير قد يحدّ من نفوذهم. كما أن استمرار الانقسام السياسي يضعف من فرص بناء مؤسسات مهنية ومحايدة، خصوصًا في مجالي الأمن والقضاء، وهما الأكثر ارتباطًا بملف الانتهاكات. أضف إلى ذلك أن غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وانتشار الفساد، يعيقان إعادة هيكلة المؤسسات بشكل فعال. ورغم هذه العقبات، يظل إصلاح المؤسسات خطوة محورية لتجنيب البلاد تكرار أزمات الماضي، ولإرساء أسس حكم رشيد يضمن العدالة والمساءلة.

الخاتمة

تُعدّ العدالة الانتقالية ركيزة أساسية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة التي تعرّضت لها المجتمعات، فهي تسعى لضمان عدم الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة والإنصاف للضحايا، وبناء مؤسسات قادرة على حماية الحقوق ومنع تكرار الممارسات السابقة. غير أنّ نجاح هذا المسار يتطلب توافر إرادة سياسية جادة، ودعمًا مجتمعيًا واسعًا، إضافة إلى إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية التي غالبًا ما ارتبطت بالانتهاكات. وبذلك يمكن القول إن العدالة الانتقالية ليست مجرد إجراءات قانونية أو قضائية، بل هي مشروع وطني يهدف إلى إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز المصالحة على أسس من العدالة والمساءلة.

التوصيات

تعزيز سيادة القانون وضمان استقلال القضاء.

العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

معالجة جذور النزاعات وأسباب الصراع لتجنب تكراره مستقبلًا.

إنشاء مؤسسات متخصصة بالمساءلة والمحاسبة، بما يرسّخ الثقة في الدولة.

تمكين الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب، من المشاركة الفاعلة في صياغة مستقبل البلاد.

توفير آليات عدالة بديلة تسهّل الوصول إلى الإنصاف، خصوصًا في المناطق الأكثر تضررًا.

دعم جهود السلام والمصالحة وتعزيز قنوات الحوار الوطني.